العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وانتشار المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية

الدكتورة
لونا محمد عزمي شاهين
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الأعمال – جامعة البلقاء التطبيقية

العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وانتشار المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية

دراسة من وجهة نظر أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

د/ لونا محمد عزمي شاهين
أستاذ المحاسبة المساعد
جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأعمال

المقدمة :

تعود جذور مفهوم المحاسبة الإبداعية إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي ، حينما بدأت الشركات تتأثر بالنتائج التي سببها الركود الاقتصادي إبان تلك الفترة ، وقد رافق ذلك مجموعة من الضغوط على الشركات باتجاه تحسين أرباحها مهما كان نوعها، ولكن بسبب القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المالي في تلك الفترة ، وعجز طرق المحاسبة التقليدية للشركات عن إحداث أي نتيجة مرغوبة ، لصالح المستفيدين من المعلومات المالية؛ ظهرت المحاسبة المالية لتبين الطرق والأساليب التي لا تستطيع فعلها، وتحويل الخسائر ومظاهر الفشل المالي إلى محاولة ابتداع للأرباح ، وهو ما مكن هذا الشكل المحاسبي الجديد – المحاسبة الإبداعية– من الانتشار والتوسع بين معدي التقارير المالية ، لتحسين نتائج أعمالهم على المدى القصير، رغم أن الكثير من هذه الشركات، تم تصفيتها لاحقاً بسبب النتائج المالية المتردية في الواقع ، والجيدة في ظاهرها.

لذلك يمكن القول أن المحاسبة الإبداعية ، تتمثل في لجوء الشركات إلى استغلال الثغرات الموجودة في الأساليب والبدائل المحاسبية المتوفرة، وذلك بهدف تحسين صورة الشركة أمام المستفيدين من هذه المعلومات، ويشير هذا المفهوم أيضاً إلى الممارسات والوسائل التي تستخدم لتحسين شكل القوائم المالية، وهي تمثل بالتالي جميع الخطوات المستخدمة لممارسة لعبة الأرقام المالية ، التي تتضمن تطبيقات المبادئ المحاسبية، بهدف الإبداع في إعداد التقارير المالية، أو إدارة الأرباح ، أو قائمة الدخل.

من ناحية أخرى ، فقد بلغ الاهتمام بالحوكمة وفقاً لمركز المشروعات الدولية الخاص، قمته في عام ٢٠٠٣ ، بعد سلسلة الانهيارات المالية التي ألمت بالشركات الأمريكية في العام السابق له، مثل شركة World Com ، وشركة Enron العملاقة ، وكذلك أثر الأزمات المالية التي كانت قد شهدتها أسواق دول شرق آسيا وروسيا ودول أمريكا اللاتينية قبل ذلك، إلا أن (Williams ,2002) بين أن أفكاراً أولية عن الحوكمة قد

ظهرت عام ١٩٣٢ ، لها صلة بالمشاكل التي كانت قد ترتبت على فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة العامة ، خاصة ما يتعلق منها بمشكلة تنازع المصالح (مطر ونور ، ٢٠٠٧) .

لقد دفعت هذه التداعيات الاقتصادية بالمستثمرين ؛ توجيه استثماراتهم نحو الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة للحوكمة المؤسسية بداخلها، وهو ما يتضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تنشرها هذه الشركات ، والوضوح والدقة في القوائم المالية الخاصة قبل قيامهم بعملية الاستثمار فيها، وكذلك حماية المستثمرين من أخطاء القرارات التي تصدر عن مجالس الإدارات. وفي خضم هذه التفاعلات تم إعادة تجديد مفهوم الحوكمة المؤسسية، للتأكيد على دوره في تعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية داخل الشركات، وتوضيح العلاقات بين مجالس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح ، وذلك بالشكل الذي يعزز من الشفافية في التعامل بين هذه الأطراف، ومنع حدوث التجاوزات المالية في المستقبل.

هذا وتشير المعلومات ، أن الأردن قطع شوطاً كبيراً في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المالية ، وقد تم إقرار دليل حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وآخر مختص بالبنوك، كما تم إصدار دليل للتعليمات خاص بالحوكمة في شركات التأمين الأردنية (مركز إيداع الأوراق المالية، ٢٠١٤ ، https://www.sdc.com.jo)، إلا أن نتائج تطبيق الكثير من القواعد والمبادئ التي شملتها تلك الأدلة، - ووفقاً للدراسات السابقة في هذا المكان أيضاً - شابها القصور والضعف وكانت أقل من التوقعات، وهو ما قلل من إجراءات ضبط المحاسبة الإبداعية في الشركات الأردنية عامةً ، وشركات التأمين خاصةً.

وعليه ، نحاول في هذه الدراسة قياس العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين الأردنية وانتشار المحاسبة الإبداعية فيها ، وذلك من وجهة نظر أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، باعتبارهم أحد أبرز الجهات المؤثرة والتي قد تؤدي إلى التقليل (الزيادة) من ظهور المحاسبة الإبداعية ، وبالتالي وفقاً لذلك يمكن الوقوف على أسباب الخلل في عدم فعالية الإجراءات المحاسبية النافذة ، والتي تزيد من إمكانية الاستخدامات السلبية لها، حيث يشار في هذا المكان إلى أن هناك نسبة من شركات التأمين الأردنية تصل إلى ٣٥% ، سجلت قوائمها خسائر مالية وبشكل يدعوها إما للتصفية أو الإفلاس ، إذا لم تطبق عليها المعايير المعتمدة من دائرة مراقبة الشركات .

مشكلة الدراسة :

تبرز مشكلة الدراسة في الوقت الذي زادت فيه المشاكل المالية والاقتصادية في معظم دول العالم، وقد يبدو أن الأردن بسبب المشاكل السياسية التي تحيط به ، والتي تحولت لاحقاً إلى مشاكل اقتصادية ومالية ، ألقت بظلالها على الأداء المالي للكثير من الشركات المحلية العامة والخاصة ، من هنا تعتقد الباحثه أن تلك الظروف وتداعياتها قد تكون مدعاة أو سبباً لظهور وتبني الممارسات المالية السلبية من قبل بعض الشركات أو مدققي الحسابات، وتعزيز مظاهر الإبداع المحاسبي لإظهار مخرجات أعمالها بطريقة أفضل ، خاصة أمام المساهمين وأصحاب المصالح في هذه الشركات.

وعليه فإنه يمكن فهم مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية ، التي تتعلق بالعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات في شركات التأمين الأردنية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين عام ٢٠٠٦ (قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) ، ١٩٩٩) ، والمنسجمة مع قواعد حوكمة الشركات الأردنية الصادر أيضاً عن دائرة مراقبة الشركات في الأردن وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات : (http://www.ccd.gov.jo/files/hawkameh,4.11.2014) ،

١. ما العلاقة بين مبدأ واجبات ومسوؤليات أعضاء مجلس الإدارة وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٢. ما العلاقة بين مبدأ حقوق المساهمين والشركاء وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٣. ما العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٤. ما العلاقة بين مبدأ البيئة الرقابية و بين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٥. ما الفروق الإحصائية في تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن وفقاً لاختلاف حجم الشركة ونسبة الأرباح ؟

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

١. بالرغم من توفر مجموعة من الدراسات التي بحثت في المحاسبة الإبداعية، أو في مفهوم حوكمة الشركات ، إلا أنها لم تركز على تطبيق قواعد حوكمة

الشركات الصادرة عن الجهات المالية الدولية ، والتي اتبعتها الهيئات الرقابية الأردنية في التطبيق لاحقاً ، ومحاولة ربطها بتطبيقات المحاسبة الإبداعية . فمعظم تلك الدراسات اكتفت بتطبيق المبادئ العامة للحوكمة .

٢. الكثير من الدراسات حاولت جمع البيانات من الشركات نفسها سواء من هيئة المديرين ، أو المديرين الماليين ، أو مجالس الإدارة ، إلا أن هذه الدراسة حاولت بشكل مختلف الحصول على المعلومات الأولية الخاصة بالدراسة من أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، باعتبارهم الفئة الأكثر معرفةً بمدى تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية ، وفي نفس الوقت مدى انتشار المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية .

٣. توفير المعلومات اللازمة لصناع القرار المالي في الأردن سواء في ديوان المحاسبة ، أو في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، أو في هيئة الأوراق المالية ، او دائرة مراقبة الشركات ... الخ عن واقع تطبيق القواعد المنظمة لمفهوم الحوكمة المؤسسية ، وكيفية تعزيز دورها في التقليل من شأن المحاسبة الإبداعية داخل الشركات محدودة المسؤولية.

٤. بينت الدراسات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين في الأردن ، أن ٣٥% من شركات التأمين العاملة في الأردن تسجل خسائر مالية سنوية ، بشكل يجعلها عرضة للتصفية أو الإفلاس بشكل مستمر .

أهداف الدراسة :

١. قياس العلاقة بين مبدأ واجبات ومسوؤليات أعضاء مجلس الإدارة وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟

٢. قياس العلاقة بين مبدأ حقوق المساهمين والشركاء وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟

٣. قياس العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟

٤. قياس العلاقة بين مبدأ البيئة الرقابية و بين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟

٥. تحديد الفروق الإحصائية في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن وفقاً لاختلاف حجم الشركة ونسب الأرباح ؟

فرضيات الدراسة :

في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، تسعى الباحثه إلى اختبار الفرضيات التالية :

١. لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ واجبات ومسوؤليات أعضاء مجلس الإدارة ، وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٢. لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين والشركاء ، وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٣. لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٤. لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ البيئة الرقابية ، وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ؟
٥. لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ، وفقاً للاختلاف في حجم الشركة ونسب الأرباح ؟

مفهوم الحاكمية المؤسسية :

لقد جذب موضوع الحاكمية المؤسسية العديد من المهتمين والباحثين ، باعتباره آلية يتم من خلالها الربط بين مصالح المساهمين ، وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة بمصالح الشركات، فالقيام بعملية الحوكمة يتم بتحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في إدارة الشركة وغيرهم من ذوي المصالح ، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات، وتشجيع الموارد البشرية في الشركة على المساهمة الفعالة بكامل إمكاناتها ، في تطوير أداء الشركة ومعالجة المشاكل التي قد تواجهها (الشحادة ، ٢٠٠٧).

وتشير المعلومات المتوفرة ، أن الاهتمام بالحوكمة المؤسسية كان منصباً في السابق على الأمور المالية المهمة فقط، إلا أن اهتمام الأطراف المعنية ومنها المساهمين الحاليين والمستثمرين المتوقعين ، بدأ يزداد على قضايا أخرى تتعلق بالاطمئنان على مستقبل الشركة ، وعلى قدرتها في الاستمرار من خلال التعرف على أهداف الشركة واستراتيجياتها وخططها المستقبلية. وبناءً عليه بدأت الكثير من دور التصنيف العالمية ، بإجراء تقييمات لمستوى الحوكمة المؤسسية لمساعدة المهتمين في هذا المجال.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد لمصطلح الحاكمية المؤسسية Corporate Governance، إلا أن معظم التعريفات تصب في ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الأطراف المعنية. فيعرفه (أبو زر، ٢٠٠٦) على أنه نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة (مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وغيرهم من المعنيين) ، والقواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنظمة. وبهذا الإجراء فإن الحاكمية المؤسسية تعطي الهيكل الملائم ، الذي تتمكن المنظمة من خلاله وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتعمل على مراقبة الأداء.

وقد ذكر (Khasawneh & Marryan, 2009) أن الحوكمة المؤسسية تعنى بعملية اتخاذ القرارات ومواقعها ، وخطوط السلطة التي توصل بين هذه المواقع ، والإجراءات المتبعة لتقييم عملية اتخاذ القرارات ومدى فعاليتها ، بالإضافة إلى عمليات التدقيق والميزانيات اللازمة، للتأكد من أن وظائف المؤسسة تتم بمستوى عالي من الإنجاز" .

ويضيف (الشرع والنجار، ٢٠٠٥) بأن حوكمة الشركات هي قدرة إدارة الشركة على تحقيق الأهداف ، وتعظيم الثروة لتحقيق مصالح تلك الإدارة ، للحصول على العوائد المرجوة دون الاعتماد على سلطة فرد ما أو على نفوذه. لقد أتت الحوكمة المؤسسية كرد فعل على زيادة نفوذ الإدارة التنفيذية في الشركات المساهمة العامة وممارساتها ، فيما يتعلق بوضع مصالحها الخاصة على سلم الأولويات قبل مصالح المساهمين والمعنيين من مستثمرين وإداريين وموظفين وموردين وعملاء ومجتمع (Adams and Mehran,2003).

كما عرفها (البشير ، ٢٠٠٣) بأنها التفاعل الإيجابي ما بين القوانين التي تحكم المؤسسة، والأنظمة والتعليمات والإجراءات ، والعادات والتقاليد وثقافة الأفراد العاملين بالمؤسسة ، ودور مدقق الحسابات الخارجي مع الإدارة والجهات الرسمية ، المعنية بالإشراف على الشركات أو المؤسسات ذات العلاقة ، وأدواتها الرقابية المختلفة في تحقيق ذلك التفاعل الذي يصب في نجاح المؤسسة واستمرارها" . وينظر (The Institute of Internal Auditors , 2002) في الولايات المتحدة إلى أنها "عمليات تتم عن طريق إجراءات يستخدمها ممثلو الأطراف المعنية بإدارة المخاطر ومراقبتها، وضمان وجود ضوابط رقابية لتفادي هذه المخاطر، مما يؤدي إلى الإسهام في تحقيق الهدف وتنفيذ خطط العمل ".

ويرى "G. O'Donovan" على أنها "السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة ، مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة". ويرى أن الإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات، بالإضافة إلى وجود ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات. ويضيف أيضاً أن نوعية إدارة الشركات يمكن أن تؤثر على سعر السهم، فضلاً عن التكلفة اللازمة لزيادة رأس المال، رغم أن الجدل المتعلق بحوكمة الشركات وتركيزه على السياسة التشريعية، لردع الأنشطة الاحتيالية وسياسة الشفافية التي تضلل المديرين التنفيذيين لعلاج الأعراض وليس الأسباب، مازالت محل بحث دائم ومستمر (مجلة الثقافة، ٢٠٠٣).

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأن الحوكمة تمثل القواعد والإجراءات التي تضمن بأن الشركة تدار بشكل صحيح وفعّال، بما في ذلك التأكد من أن المدراء والموظفين يتصرفون بشكل ملائم ووفقا للقوانين والممارسات السليمة. (OECD Glossary, P.44٢٠٠٤).

أخيراً ، بينت (دائرة مراقبة الشركات في الأردن ،٢٠٠٣) أن حوكمة الشركات تمثل النظام الذي من خلاله توجه وتدار الشركة، ويعمل هيكل الحوكمة على تحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، - مثل مجلس الإدارة ، والمديرين ، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين ، كما أنه يعزز القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرار.

الحوكمة في شركات التأمين الأردنية :

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مجموعة من المبادئ الرئيسية للحوكمة المؤسسية ، والتي اعتبرت بعد ذلك غطاءً عام لجميع الممارسات المتعلقة بالحوكمة في مختلف دول العالم من داخل وخارج المنظمة ، وقد انبثق عن هذه المبادئ غير الإلزامية ، مجموعة من القواعد التي تسعى إلى تحديد الأهداف ، واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها، بشكل يعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية الخاصة، وتمكن المشاركين في السوق من استخدامها عند القيام بتطوير ممارساتهم.

ويعتبر الأردن، من أولى الدول التي سارعت إلى تبني مفهوم الحوكمة ، كجزء من عملية الإصلاح المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة ، ومحاولة وضع نقطة

مرجعية يمكن استخدامها من قبل صناع السياسة ، عند القيام باختيار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة مؤسساتهم.

لذلك قامت دائرة مراقبة الشركات (http://www.ccd.gov.jo/files/hawkameh.pdf) بتبني إصدار دليل حوكمة الشركات عامة، وآخر خاص بشركات التأمين كما بينا سابقاً ، وتشير المعلومات أن هناك ٢٧ شركة منها شركة أجنبية واحدة تعمل في سوق التأمين في الأردن للعام ٢٠١٣ ، وقد بلغ رأس مالها ٢٩٤ مليون دينار، ووصلت موجوداتها إلى ٧٦٤ مليون دينار، وحقوق المساهمين إلى ٣٠٦ مليون دينار في العام نفسه (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية ، ٢٠١٣) ، وهذه المبالغ الضخمة المدعومة بعدد كبير من المساهمين ، برر الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي ينظم علاقة هذه الشركات مع المساهمين وأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة فيها.

إن أسواق التأمين تعمل وفقا لأنواع مختلفة من الشكوك ، والتي يمكن أن تؤثر على المراكز المالية للشركات والأفراد، وهذه الشكوك عادةً ما يشار إليها على أنها مخاطر متوقعة الحدوث، تنبع من مفهوم التأمين الذي يقوم على نقل عبء الخطر وتقرير الخسائر المستقبلية، ولكون أن شركات التأمين تهدف إلى الربح ، فهي تحصل على مقابل تحمل الخطر متمثلاً بالأقساط والعمولات التي تستوفيها من الأشخاص المؤمن لهم ، والذين يلتزمون بتسديدها وفقاً للشروط والأحكام الواردة في عقد التأمين في المواعيد المتفق عليها (الشرع، ١٩٩٨، ص٢٩٦).

كما تقوم شركات التأمين من خلال أدائها لوظيفتها الأصلية المتمثلة في تعويض الضرر، فهي تقوم بمجموعة أخرى من الخدمات والوظائف، حيث تقوم بتجميع مدخرات المواطنين والوحدات الاقتصادية، ومن ثم فهي تلعب دوراً في توزيع الدخل القومي، وتعمل على استخدام جزء من فائض أموالها في مجموعة من أشكال الاستثمار، وطبقاً لما تحدده قوانين الأشراف والرقابة (الشرع، ١٩٩٨، ص٢٩٦).

والجدير بذكره هنا ، أن هذا الدور المزدوج لشركة التأمين يجعلها عرضة أكثر للمخاطر التي تؤثر على وضعها المالي وقدرتها على الاستمرار في السوق، بالتالي التأثير على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها، وهو ما انعكس في ضرورة وجود سياسات وقواعد تحكم نشاط الشركة، تجمع بين سياسات الاستثمار وسياسات التأمين، الأمر الذي دفع إلى تبني الجهات المنظمة لقطاع التأمين للقواعد المرجعية التي تنظم عمل القطاع ، والتي يطلق عليها قواعد الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين الصادرة عام

٢٠٠٦ ، وهي التي منسجمة مع ما جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي للتعاون والتنمية، فيما يتعلق بمفهوم الحاكمية المؤسسية ، وقد برزت هذه المبادئ في مجموعة أخرى من المبادئ الفرعية على النحو التالي (دائرة مراقبة الشركات ، http://www.ccd.gov.jo/files/hawkameh.pdf,10 NOV.2014) : (انظر هذه المبادئ بالتفصيل في اختبار الفرضيات)

١ .مبدأ مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة: يجب أن يكون لكل شركة مجلس إدارة يتم انتخابه من ماليكها، مع الأخذ بعين الاعتبار أصحاب المصالح الآخرين ،وغايات الشركة واستدامتها، وتتمثل مهمة مجلس الإدارة وفقاً لهذا المبدأ في ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة ، ومراقبة الإدارة التنفيذية بشكل فعّال ، والخضوع للمساءلة من قبل الشركة وأصحاب المصالح فيها.

٢ .مبدأ حقوق المساهمين والشركاء: يعد المساهمون أصحاب الشركة، وبالتالي فإنهم يتمتعون بحقوق معينة، إلا أنه لا يتوقع منهم في أغلب الأحوال تحمل مسؤولية إدارة الشركة، ويتحمل هذه المسؤولية مجلس الإدارة والإدارة، ويخضع مجلس الإدارة والإدارة في هذه الحالة، للمساءلة أمام المساهمين. ولهذا، فإنه من الواجب الاعتراف بحقوق المساهمين، وتوفير الوسائل اللازمة لهم للمشاركة الفعالة دون أن ينطوي ذلك على القيام بالمهام اليومية للشركة .

٣مبدأ الشفافية والإفصاح: ولتحقيق الشفافية، يجب على الشركة أن تفصح بوضوح وبشكل كامل غير مضلل عن المعلومات الخاصة بعملياتها، ويعد تحديد المعلومات ذات الصلة لازمة للتواصل مع مجموعة أصحاب المصالح، ويعتبر هذا التواصل من العناصر الضرورية لتمكين أصحاب المصلحة ، من تقييم الشركة وربط وضعها الحالي بالتوقعات المستقبلية الخاصة بها ، وبالتالي مواصلة المشاركة البناءة في الشركة. ويعد الإفصاح من المسؤوليات المستمرة لأي شركة، وعلى الشركات أن تفصح بمصداقية ودقة ، وبشكل كامل وفي الوقت المناسب عن المعلومات وفقاً لأحكام القانون واللوائح والنظام الأساسي للشركة.

٤ .مبدأ البيئة الرقابية: يجب أن يتوفر لدى الشركة سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر، تتلائم مع حجم أعمال الشركة ،وطبيعة نشاطها بحيث تكون كفيلة بتحديد المخاطر بالسرعة الممكنة ، وقياس تلك المخاطر وتقييمها والإفصاح عنها واحتوائها، كما يجب على الإدارة تأسيس وتطبيق نظام رقابة داخلي، وعلى مجلس الإدارة التأكد من فعالية هذا النظام الذي يوفر ضمانات معقولة بحيث يضمن قيام الشركة بواجباتها ومسوؤلياتها.

فوائد حوكمة الشركات :

تلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في تعزيز البيئة الاستثمارية، وفي توفير فوائد كثيرة للشركات وللمساهمين(قواعد حوكمة الشركات الأردنية ، http://www.ccd.gov.jo/files/hawkameh.pdf)، ويؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إلى الفائدة على مالكي ومديري الشركات، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ، وعلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح ، وذلك على النحو التالي:

- تحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول الأسواق المالية.
- المساعدة على استمرار الشركة للعمل في جو تنافسي، من خلال عمليات الدمج والاستحواذ والشراكات ، وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأصول.
- توفير سياسة الخروج من السوق ، وضمان سهولة نقل الثروة بين الأجيال، وسحب الاستثمارات العائلية ، إضافة إلى الحد من فرص نشوء تعارض المصالح.
- تبني الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات ،التي تؤدي إلى نظام أفضل للرقابة الداخلية ، وقدر أكبر من المساءلة ، وتحقيق هوامش ربح أفضل.
- تمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي المستقبلي أو التنوع أو البيع ، بما في ذلك القدرة على جذب المستثمرين ، بالإضافة إلى خفض تكلفة الائتمان.
- خفض التكاليف يزيد ثقة المستثمرين ، حيث أن الشركات التي تسعى الحصول على تمويل جديد، غالباً ما تجد نفسها مضطرة للقيام بإصلاحات جدية في حوكمة الشركات ، بتكاليف عالية وبناءً على طلب من الأطراف المعنية غالباً في وقت الأزمات، وعندما تكون أسس الحوكمة موجودة، فإن المستثمرين والشركاء المحتملين سيكون لديهم ثقة أكبر في الاستثمار ، أو في توسيع نطاق أعمال الشركة.
- إدارة المخاطر، حيث أنه في حال ظهور مخاطر أو أزمات يتم تجنبها أو حلها أولاً بأول، وبالتالي تقليص الأضرار والتكاليف الناتجة عن هذه المخاطر.
- توفر الحوكمة الجيدة للشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين، وتسهيل الرقابة الفعالة.
- الممارسات الجيدة للحوكمة توفر للمساهمين أماناً أكثر على استثماراتهم.
- تضمن الممارسات الجيدة للحوكمة تعريف المساهمين بشكل وافي بالقرارات المتخذة، والمتعلقة بالمسائل الجوهرية كتعديل النظام الأساسي ، أو عقد التأسيس وبيع الأصول وغيرها.

ومن الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأردني ، وفقاً للدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة، فجميعها دعمت فرضية أن وجود حوكمة جيدة للشركات يعد أمراً مريحاً، حيث تبين أن أكثر من ٨٤% من المؤسسات الاستثمارية على مستوى العالم ، تكون على استعداد لدفع مبالغ أكبر للحصول على أسهم للشركات ، تكون فيها حوكمة جيدة مقارنة بشركة ضعيفة من ناحية الحوكمة ، على الرغم من أن لديها سجل مالي جيد. ، كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات سيكون له أثراً فاعلاً في رفع قيمة الشركة .

مفهوم المحاسبة الإبداعية:

تعد المحاسبة الإبداعية Creative Accounting حدثاً من مواليد الثمانينات، وقد تنوعت التعريفات لهذا المفهوم بسبب الاختلاف في توجهات الكتاب والباحثين في هذا المكان. فيعرفها كلاً من (Shah & Butt, 2011) على "أنها استخدام المعرفة المحاسبية للتأثير على البيانات والإحصاءات المالية، والتي تبقى ضمن أحكام القواعد والقوانين والتشريعات المحاسبية، فهي بالإضافة إلى قدرتها على إظهار الأداء أو الموقع الفعلي للشركة، تبين الرسالة التي يرغب المديرين بإرسالها إلى أصحاب المصالح في هذه الشركة" .

ويصفها (Bambooweb Dictionary, 2011) بأنها استخدام الممارسات المنحرفة ، عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة ، للحصول على امتياز للدخل أوالممتلكات أو الموجودات أو الخصوم. ويضيف الموقع ذاته أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ، ولذلك سميت بالإبداع Creative وبعض الأحيان يطلق عليها مصطلحات مثل ابتداع أو ابتكار Innovative أو مغامر Aggressive ، ونضيف أن هذه النوع استخدم بجدية أكبر لتحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

ويشرح (Griffiths,1995) أن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي أعدت بصورة دقيقة أو بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة ، يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه حيلة شرعية بصورة كلية.

أما (Amat & Blake, 1995) فيرى أن المحاسبة الإبداعية "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون ، معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال". ويضيف (Kamal Naser , 1993) أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تحويل الإحصاءات المالية للشركة من واقعها الفعلي إلى ما ترغب به ، من خلال محاولة الانتفاع بميزة معنية من القواعد المحاسبية المستخدمة ، أو تجاهل واحد أو أكثر منها " .

عموماً ، نستدل مما سبق أن المحاسبة الإبداعية تمثل الإجراءات أو الخطوات ، التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية , باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية , أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تخفيف الدخل Income Smoothing.

أهمية استخدام المحاسبة الإبداعية :

يلخص (Healy& Whalen,1999) المحفزات الرئيسية لإدارة العوائد التي تتضمن العروض الحكومية Public Offerings ، والتعليمات، والتعويضات التنفيذية ، والالتزامات المالية. ويقدم (Schipper,1989) إطار مفاهيمي لتحليل إدارة العوائد من المنظور غير المعلوماتي Informational Perspective .

ويضيف (Beneish, 2001) التجارة الداخلية في قائمة المحفزات ، حيث يدرك المديرين القوائم الخاطئة للأرباح يمكن أن تفيد من خلال التجارة في الأوراق المالية . ويقترح (Stolowy & Breton , 2000) ثلاثة أهداف واسعة لإدارة العوائد وهي : تقليل التكاليف السياسية ، تقليل تكلفة رأس المال ، وتعظيم ثروة المديرين . أما (Deangelo , 1988) فيفسر إدارة العوائد بحالات الشراء من خارج الشركة . وقد استنتج (Burgstahler and Eames , 1988) أن إدارة عوائد المنشأة هي لتلبية تنبوءات وتوقعات المحليين الماليين .

عموماً ، يجمع المدراء أن من محفزات (اعتبارات) استخدام المحاسبة الإبداعية لإصلاح القوائم المالية، أكثر من إدارة الموقع أو الأرباح ، وفيما يلي أبرز هذه الاعتبارات:

١. تلبية المستهدف الداخلي To Meet Internal Target: ويتم ذلك من خلال الإدارة المرتفعة مع النظر إلى المبيعات ، الربحية ، وأسعار الأسهم .
٢. تلبية التوقعات الخارجية Meet External Expectations : فالعمال والزبائن يسعون لبقاء الشركة لأطول فترة ممكنة لتلبية احتياجاتهم ، ويسعى الموردين

للحصول على ضمانات الدفع وبناء علاقات طويلة الأجل مع الشركة. أما الشركة فتسعى لتلبية توقعات المحللين ونمط توزيع الأرباح .

٣. تخفيف الدخل Provide Income Smoothing : تسعى الشركات إلى إظهار دفعات مستقرة في الدخل ، لتحفيز المستثمرين وإظهار الاستقرار في أسعار الأسهم .ويفضل المدافعون عن هذا المنهج استخدامه في قياس الحسابات ، على حساب الفترات القصيرة الأجل في تقييم الاستثمارات على أساس العوائد الحالية .كما أنه يقلل من المبالغة في التوقعات التي يجب تلبيتها من قبل الإدارة .

٤. تمثل نافذة للاقتراض Window Dressing For A Loan : أن تعمل هذه النافذة قبل ظهور بعض الأحداث مثل : الحيازة أو التملك ، أو قبل الحصول على قروض . ويقرر (Sweeney ,1994) ميل الشركات نحو اتفاقيات القروض يكون أكثر بمرتين أو ثلاثة ، عندما تتغير السياسة المحاسبية لزيادة الدخل مقارنة بالشركات الأخرى .

٥. الضرائب Taxation : قد تكون المحاسبة الإبداعية مرغوبة أو مقبولة من لتحقيق بعض المزايا الضريبية ، خاصة عندما يقاس الدخل الخاضع للضريبة بالأرقام المحاسبية .

٦. التغير في الإدارة Change In Management : هناك رغبة كبيرة من قبل المديرين الجدد لإظهار الخسائر كونها ناجمة عن الضعف الإداري للإدارة القديمة ، وقد وجد (Dahi, 1996) ميل مدراء البنوك الأمريكية نحو هذه الظاهرة .

الدراسات السابقة :

اعتماداً على المسح الموسع الذي قامت به الباحثة ، تم التوصل إلى ما يلي:

- لقد هدفت دراسة (Efoik & Eton , 2012) إلى تخمين أثر المحاسبة الإبداعية على القرارات الإدارية في مجموعة من الشركات المختارة في بورصة الأسهم النيجيرية، من خلال اختبار تأثير التنفيذ الكلي للقوائم المالية على القرارات الإدارية، وعلى سعر السهم، وتحديد أثر الأصول والالتزامات المعدة بشكل خاطئ، وكذلك الخروج بتوصيات تساعد في علاج هذه المشاكل. وجدت الدراسة أن تطبيق الإبداع في إعداد التقارير هناك ذي أثر إحصائي على القرارات الإدارية لإعادة رسملة المنشأة للأعلى، أو طرح الاحتياطيات منه. كما وجدت أن المحاسبة الإبداعية من خلال التنفيذ الكلي للقوائم المالية، تؤثر على تنفيذ سعر السوق ورأس مال المنشأة. أوصت الدراسة أن تطبيق

المحاسبة الإبداعية على القرارات الإدارية ، يجنبها التقارير السيئة عن الأصول والخصوم في تقاريرها المالية.

- أما دراسة (Shah & Butt ,2011) فقد حاولت وضع رؤية مفصلة عن المحاسبة الإبداعية ، من خلال الإجابة على السؤال المهم "لماذا يقوم المديرين بالمحاسبة الإبداعية، وكيف يصبح هؤلاء المدراء ناجحون في تنفيذ هذه التطبيقات؟ خاصة في ظل وجود إجراءات وتعليمات محاسبية صارمة. كما حاولت اكتشاف ما إذا كانت تطبيقات المحاسبة الإبداعية جيدة للشركات، أم أنها تضع الشركة في موقع أزمة. توصلت الدراسة إلى إن الطبيعة المعقدة والمتنوعة للتعاملات والمبادلات التي تتم في منظمات الأعمال، وكذلك إتساع نطاق المتغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية ، يجعل من الصعوبة لنقل هذه القضية للمحاسبة الإبداعية . وبينت الدراسة أن حلول المحاسبة الإبداعية ليست دائماً خاطئة ، حيث أن الرغبة والمدى في الإفصاح يحدد الطبيعة الصحيحة أو المبررة لهذه التطبيقات .

-وحاولت دارسة (مطر ونور، ٢٠١١) تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية ، بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجدت الدراسة أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً ، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. وتمثلت جوانب الخلل في تطبيق النظام في عدم التزام مجالس الإدارة بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها، ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود. أوصت الدراسة بضرورة إصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية ، وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ، ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به.

-كما حاولت دراسة (القطاونة ، ٢٠١١) التعرف إلى مدى توفر خصائص الحاكمية، وأثرها في دافعية العمل لدى العاملين في البنوك التجارية العاملة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات المبحوثين لأبعاد خصائص الحاكمية جاءت بدرجة مرتفعة، ولكن تصوراتهم لأبعاد دافعية العمل جاءت بدرجة مرتفعة. ٢.وجود أثر لأبعاد الحاكمية في دافعية العمل لدى المبحوثين في البنوك التجارية العاملة في الأردن. أوصت الدراسة

بضرورة أن تتبنى إدارات البنوك التجارية العاملة في الأردن ، مفهوم الحاكمية المؤسسية وتعزيز أبعادها مع اقتناع تلك الإدارات بأهمية هذه القواعد والضوابط.

-أما دراسة (الآغا، ٢٠١١) فقد هدفت إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في البنوك الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية .وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل وتطوير مبادئ حوكمة الشركات ، بحيث تتلاءم مع متطلبات الحد من الانهيارات المالية للبنوك العالمية ، وكذلك ضرورة تركيز الجهات المحاسبية المختلفة على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي داخل هذه البنوك .

-وهدفت دراسة (حمادة ، ٢٠١٠) إلى تعريف النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة، وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإعداد استبانة وزعتها على عدد من المراجعين الخارجيين، وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سورية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها، وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة.

-وسعت دراسة (القري ، ٢٠١٠) إلى تحديث واستكمال نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت ممارسة الشركات المساهمة السعودية، لأساليب المحاسبة الإبداعية، كما سعت إلى معرفة دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر كل من الأكاديميين والمهنيين، ومدى تعارضها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .وقد توصلت الدراسة إلى وجود عشرة دوافع على الأقل لدى إدارات شركات المساهمة السعودية لممارسة المحاسبة الإبداعية من أهمها: دافع الحصول على المنافع الإدارية. كما تبين أن إدارات الشركات المساهمة تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية، المتعلقة بكل من التصنيف والتوقيت والإفصاح والتقدير، وأن غالبية تلك الأساليب تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. أظهرت الدراسة اختلاف وجهات نظر الأكاديميين عن المهنيين بنسبة 60% فيما يتعلق بالدوافع و ٤٧% فيما يتعلق بالأساليب.

-وقد تناولت دراسة (أبو زر، ٢٠٠٦) استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ، وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك اتساق كبير في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية لعام 2004 الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح

عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان وقد أوصت الدراسة بإلزام مدققي الحسابات الخارجيين بإضافة فقرة في تقريرهم السنوي حول الحاكمية المؤسسية وان يقوم مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بتعديل تعليمات إفصاح الشركات المصدرة ، والمعايير المحاسبية ، ومعايير التدقيق بحيث يتضمن التقرير السنوي للشركة تقريرًا عن الحاكمية المؤسسية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى، فبالرغم من توفر مجموعة من الدراسات التي بحثت في المحاسبة الإبداعية، أو في مفهوم الحوكمة كلاً منها على حدة ، إلا أنها لم تحاول أن تربط بينهما في دراسة واحدة ، ومحاولة قياس العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في واحد من القطاعات الاقتصادية الحساسة وهو قطاع شركات التأمين. وتشترك الدراسات في أن عملية جمع البيانات كانت من الشركات نفسها – المديرين أو المديرين الماليين أو مجالس الإدارة- ، إلا أن هذه الدراسة استهدفت أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، باعتبارهم الفئة الأكثر معرفةً بتطبيق مبادئ الحوكمة في أعمال المنشآت ، ومعرفتهم الكبيرة بمدى انتشار طرق المحاسبة الإبداعية فيها

منهجية الدراسة :

١.الدراسة الاستطلاعية : قام الباحثة بعمل دراسة استطلاعية للتأكد من وضوح أسئلة الاستبيان، وخلوها من الأخطاء والتكرار ، وكونها متوافقة مع أهداف وفرضيات الدراسة. بلغ حجم العينة الاستطلاعية نحو ٤٠ عنصر من أعضاء جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين ، تم استعادة نحو ٢٨ استبيان ، أو ما نسبته ٧٠% ، وقد تم تعديل وإضافة وحذف بعض الفقرات أو الأسئلة وفقاً لذلك .

٢.مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والبالغ عددهم نحو ٩٢٨ عضو ، شكل مزاولين مهنة المحاسبة منهم نحو 6.7%، فيما بلغت نسبة مزاولين مهنة التدقيق نحو 35.4% (٣٢٨ مدقق) (http://jacpa.org.jo).

٣.عينة الدراسة : تم سحب عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة ، مقدارها ٣٨٤ عضو من الجمعية، وبمستوى معنوية 5%، وقد تم استعادة ما يقارب من ٣٥٦ استبيان ، خضع منها ٣٥١ استبيان للتحليل النهائي أو ما نسبته ٩١.٤%.

٤.محددات الدراسة : واجهت الدراسه مجموعة من الصعوبات تمثلت في إحجام بعض مفردات العينة عن تعبئة الاستبيان دون إبداء الأسباب ، وصعوبة الوصول إلى أفراد العينة في أماكن عملهم بسرعة بسبب البعد والتشتت الجغرافي .

٥.نموذج الدراسة :

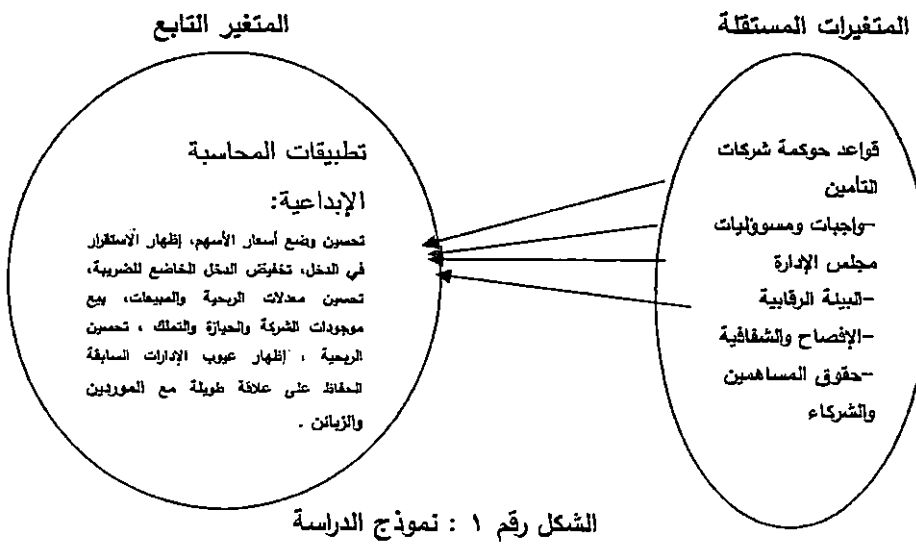

الشكل رقم ١ : نموذج الدراسة

٦.مصادر جمع البيانات : اعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر هما : البيانات الثانوية المتوفرة في المجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والكتب العربية والأجنبية ، إضافة إلى المواقع الإلكترونية. أما البيانات الأولية فتم تطوير أداة للقياس "الاستبيان" لجمع البيانات اللازمة.

٧.أداة الدراسة: تم تطوير أداة الدراسة من خلال مراجعة دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وتعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها في الأردن .

الجدول رقم ١ :متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

المتغير المستقل	المتغيرات الفرعية	الفقرات
حوكمة الشركات	واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة	١-٦
	حقوق المساهمين	٧-١٠
	الإفصاح والشفافية	١١-١٦
	البيئة الرقابية	١٧-١٩
المحاسبة الإبداعية	تطبيقات المحاسبة الإبداعية	٢٠- ٢٨

اختبار صدق الأداة وثباتها:

أ.اختبار معامل التباين النصفي Guttmann Split- Half : يستخدم لقياس درجة الانسجام والاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، ويجري هذا الاختبار بتقسيم الاستجابات التي تم الحصول عليها إلى جزأين، ثم يتم حساب معامل الارتباط بينهما وتشير القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط إلى كون إجابات الجزأين متشابهة إلى حد كبير .

ب.اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha : يقيس درجة الصدق والثبات للمقياس وقد تم إجراء الاختبار لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، وترى القاعدة الإحصائية لهذا الاختبار أن النسبة المقبولة هي 60% أو ما يزيد عنها، وقد وجد أن القيمة الكلية للاستبيان تصل إلى ٨٨.١%.

الجدول رقم ٢ : ثبات وصدق الأداة والتوزيع الطبيعي لها

المتغير	اختبار معامل التباين النصفي	كرونباخ ألفا
حوكمة الشركات (المتغير المستقل) ١-١٩	٠.٨٩٣	٠.٨٨٩٨
تطبيقات المحاسبة الإبداعية (المتغير التابع) ٢٠ - ٢٨	٠.٧٢٧	٠.٧٧٨١
مجمل الاستمارة	٠.٨٨١	٠.٩٥٦

خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٣) أن أغلب عينة الدراسة كانوا من الذكور حيث بلغ عددهم (٣٤٥) أو ما نسبته (٩٦.٩%) في حين بلغت نسبة الإناث (٣.١%) من العينة الكلية للدراسة، وهذا يعني أن طبيعة مهنة تدقيق الحسابات مفضلة لدى فئة الذكور أكثر من الإناث ، كونها تحتاج إلى متطلبات شخصية أكثر ترتبط بمخاطر ومتطلبات المهنة .

أما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المؤهل العلمي فقط تركزت العينة في مستوى البكالوريوس بنسبة (٨٠%) فيما كانت نسبة الدراسات العليا بنسبة (١٥.٥%) ، تلاها حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (٤.٥%) وهذه النتائج تتعلق بسياسة العضوية التي تتبعها الجمعية حيث تسمح لحملة الشهادة الجامعية والدبلوم المتوسط أو أية تخصصات ذات علاقة بالمهنة الانضمام للجمعية ، على أن تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة ، كما وتسمح التعليمات بانضمام أية شهادة مهنية من المعاهد المهنية المعترف بها من الهيئة العليا.

من جانب آخر ، ووفقاً للتوزيع العمري لعينة الدراسة تبين المعلومات أن الفئة العمرية من ٤٠ – أقل من ٥٠ سنة حازت على أعلى نسبة وصلت إلى (٤٦.٩%) تلاها الفئة العمرية من ٥٠ – أقل من ٦٠ سنة حيث حصلت على (٣٢.٨%) ، فيما حازت الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة على أقل نسبة بلغت (٠.٠٨%) . وهذا يعني أن معظم أعضاء الجمعية من ذوي الخبرة العلمية والممارسة في المحاسبة والتدقيق ، وهذا ما يعني فهمهم وإدراكهم المرتفع لمتطلبات المهنة، وبالتالي قدرتهم على كشف الأخطاء ومحاولات التلاعب في القوائم والبيانات المالية التي يتعاملون معها .

وأخيراً ، حازت فئة مزاولي مهنة التدقيق على أعلى نسبة من العينة بلغت (٨٨.٨%) ، مقارنة بنحو (١١.٢%) لمزاولي مهنة المحاسبة، وهذا ينسجم أيضاً مع توجهات وأهداف الجمعية التي تنصب على مهنة التدقيق المحاسبي بشكل رئيسي .

الجدول رقم ٣ : وصف خصائص عينة الدراسة

الصفة	الفئة	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	٣٤٥	٩٦.٩
	أنثى	٩	٣.١
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢٨٥	٨٠
	ماجستير	٤٩	١٣.٨
	دكتوراه	٦	١.٧
	أخرى	١٦	٤.٥
المستوى العمري	من ٢٢– أقل من ٣٠	٣	٠.٨
	٣٠ – أقل من ٣٥	١٤	٣.٩
	٣٥– أقل من ٤٠	٣٦	١٠.١١
	٤٠ – أقل من ٤٥	٥٥	١٥.٤٤
	٤٥ – أقل من ٥٠	١١٢	٣١.٤٦
	٥٠ – أقل من ٥٥	٩٩	٢٧.٨
	٥٥ – أقل من ٦٠	١٨	٥
	أكثر من ٦٠	١٩	٥.٣٣
نوع العضوية	مزاولة تدقيق	٣١٦	٨٨.٨
	مزاولة محاسب	٤٠	١١.٢

تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

في تحليل نتائج الدارسة تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) ، حيث تم تقييم مستوى تطبيق الشركة بتحقيق عناصر كل مبدأ من المبادئ الأربعة للحاكمية بموجب الوسط الحسابي، لإجابات عينة الدارسة عن كل عنصر من العناصر وبناءً على المقياس النسبي التالي:(١) ٤.٥ -٥ مرتفع جداً ، (٢) ٣.٧٥ - ٤.٥ مرتفع، (٣) ٣ - ٣.٧٥ متوسط (مقبول) ، (٤) ٢- أقل من ٣ يكون ضعيف ، (٥) أقل من ٢ ضعيف جداً.

١.مبدأ واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة :

تم تخصيص المجموعة الأولى من أسئلة الاستبيان لتقييم واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في شركات التأمين الأردنية ، من خلال المبادئ الفرعية التالية:

١. يجب أن يكون لكل شركة مجلس إدارة يتضمن العدد الأمثل من الكفاءات، لأداء أدواره ومسؤولياته ، ويكون قادراً على اتخاذ القرارات باستقلالية بما يحقق مصلحة الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار المزيج المتوازن بين الأعمار والجنس والخبرات المختلفة.
٢. يجب على رئيس مجلس الإدارة تهيئة الاستمرارية للشركة، والموافقة على الاستراتيجية والهيكل التنظيمي، وإقرار القوائم المالية السنوية، وتقرير المدقق الخارجي، واختيار وتعيين الرئيس التنفيذي ، وتفويض الإدارة ، والمساءلة أمام المساهمين .
٣. يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة في أداء واجبهم ، أن يتسموا بالنزاهة والالتزام وأن تكون قراراتهم ذات مسؤولية أخلاقية .
٤. يجب أن تعمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، على جذب وتحفيز وتشجيع الأعضاء في إطار النسبة والتناسب مع التكلفة ، وأدوار ومسؤوليات وأداء الأعضاء.
٥. يعتمد نجاح وكفاءة عمل مجلس الإدارة على التواصل بين الأعضاء، وبالتالي فمن الضروري الاهتمام بدور أمين سر المجلس لتحقيق هذا التواصل بين الأعضاء .
٦. يجب أن يجتمع مجلس الإدارة بشكل كافٍ ودوري لأداء مهامه ومسؤولياته ،مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، لمناقشة مجموعة من المواضيع المهمة المتعلقة بأداء الشركة وأداء إدارتها .

الجدول رقم ٤ : واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مدى التطبيق
العبارة الأولى	٤.٨٩	٠.٣١١	١	مرتفع جداً
العبارة الثانية	٤.٠١	٠.٨٧٧	٤	مرتفع
العبارة الثالثة	٤.٣٨	٠.٤٦٩	٢	مرتفع
العبارة الرابعة	٢.٤٧	٠.٤٠١	٦	ضعيف
العبارة الخامسة	٤.١٨	٠.٥٥٧	٣	مرتفع
العبارة السادسة	٣.٤١	٠.٧٧٨	٥	مقبولة
مجمل المبدأ	٣.٨٩	٠.٥٦٥٢		مرتفع

يبين الجدول رقم ٤ انعكاس إجابات العينة على مبدأ واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة ومنه نجد أن يكون لكل شركة مجلس إدارة يتضمن العدد الأمثل من الكفاءات لأداء أدواره ومسؤولياته ، ويكون قادراً على اتخاذ القرارات باستقلالية بما يحقق مصلحة الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار المزيج المتوازن بين الأعمار والجنس والخبرات المختلفة كان بدرجة مرتفعة جداً وصلت إلى ٤.٨٧ ، ثم وجد أن تلاه أنه يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة في أداء واجبهم ، أن يتسموا بالنزاهة والالتزام وأن تكون قراراتهم ذات مسؤولية أخلاقية كان بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.٣٨ .

كما وجد أن نجاح وكفاءة عمل مجلس الإدارة يعتمد على التواصل بين الأعضاء، وبالتالي فمن الضروري الاهتمام بدور أمين سر الشركة حيث كان بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.١٨ ، كما أن مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة المتعلقة بالموافقة على الاستراتيجية والهيكل التنظيمي للشركة ، وإقرار القوائم المالية السنوية، وتقرير المدقق الخارجي، واختيار وتعيين الرئيس التنفيذي ، وتفويض الإدارة ، والمساءلة أمام المساهمين كانت أيضاً بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.٠١ في المرتبة الرابعة في قائمة المبادئ الفرعية.

أما أن يجتمع مجلس الإدارة بشكل كافٍ ودوري لأداء مهامه ومسؤولياته ، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، لمناقشة مجموعة من المواضيع المهمة المتعلقة بأداء الشركة وأداء إدارتها فكان في المرتبة الخامسة وبدرجة مقبولة وصلت إلى ٣.٤١ ، فيما يعاب

على مجلس الإدارة عمل مكافآت أعضاء المجلس بشكل يتناسب مع التكلفة ، وأدوار ومسؤوليات وأداء الأعضاء ، حيث حصل على درجة ضعيفة بدرجة وصلت إلى ٢.٤٧ .

عموماً ، كان تطبيق هذا المبدأ بدرجة مرتفعة بلغت ٣.٨٩ ، وكان هناك انخفاض في قيمة الانحراف المعياري له وصل إلى ٠.٥٦٥٢ ، بسبب اتفاق آراء عينة الدراسة على أهمية هذا المبدأ ، ودوره الكبير في تعزيز عملية الحوكمة في شركات التأمين الأردنية.

ويحسب النتائج المتوفرة في الجدول رقم ٨ ، تبين بأن المبادئ الفرعية التي تضمنها مبدأ واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة ، فسرت مجتمعةً نحو ١٩.٣٦% من التباين في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية ، وهي تتعلق برسم الإطار العام لحوكمة الشركات من قبل أعضاء مجلس إدارة شركات التأمين ، ويدلل معامل الارتباط الذي وصل إلى ٤٤% على ذلك، حيث أن تطبيق هذا المبدأ بدرجة مرتفعة ، ساهم بتقليل انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ، وذلك من وجهة نظر أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

٢.مبدأ حقوق المساهمين والشركاء :

تم تخصيص المجموعة الثانية من أسئلة الاستبيان لتقييم الالتزام بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية ، وذلك من خلال المبادئ الفرعية التالية:

١. من الواجب الاعتراف بحقوق المساهمين ، وتوفير الوسائل اللازمة لهم للمشاركة الفعالة ، دون أن ينطوي ذلك على القيام بالمهام اليومية للشركة.
٢. على الشركة أن تتأكد من فعالية سير اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وتقوم بأقصى جهدها بالاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، في زيادة أعداد المساهمين الذين يحضرون الاجتماعات، ويجب تحديد مقر وموعد اجتماعات المساهمين بما يمكن أكبر عدد منهم من المشاركة.
٣. يجب على الإدارة أن تدير أعمال الشركة مع مراعاة أصحاب المصالح ، وضمان التفاعل الناجح بينهم وبين الشركة من خلال منهج شفاف وواضح.
٤. يجب أن يكون لدى الشركة مدونة قواعد سلوك تتضمن آليات فعالة للإخطار وإنفاذ القواعد.

الجدول رقم ٥ : حقوق المساهمين والشركاء

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مدى الالتزام
العبارة الأولى	٤.٥٦	٠.٥٤٦	١	مرتفع
العبارة الثانية	٣.٦٥	٠.٨٩٨	٢	مقبول
العبارة الثالثة	٣.١١	٠.٨٩٣	٣	مقبول
العبارة الرابعة	٢.٤٤	٠.٦٧٨	٤	ضعيف
مجمل المبدأ	٣.٤٤	٠.٧٥٣٧٥		مقبول

يبين الجدول السابق رقم ٥ إلى أنه: من الواجب الاعتراف بحقوق المساهمين، وتوفير الوسائل اللازمة لهم للمشاركة الفعالة ، دون أن ينطوي ذلك على القيام بالمهام اليومية للشركة وكان تطبيق ذلك بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.٥٦ في المرتبة الأولى. أما أن تتأكد الشركة من فعالية سير اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وتقوم بأقصى جهدها بالاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، في زيادة أعداد المساهمين الذين يحضرون الاجتماعات، ويجب تحديد مقر وموعد اجتماعات المساهمين بما يمكن أكبر عدد منهم من المشاركة فقد جاء في المرتبة الثانية وبدرجة مقبولة وصلت إلى ٣.٦٥ .

ومن ناحية وجوب أن الإدارة يجب أن تدير أعمال الشركة مع مراعاة أصحاب المصالح، وضمان التفاعل الناجح بينهم وبين الشركة من خلال منهج شفاف وواضح فكان بدرجة مقبولة وصلت إلى ٣.١١، كما وجد أن شركات التأمين لا تلتزم بقواعد سلوك تتضمن آليات فعالة للإخطار وإنفاذ القواعد ، كونها كانت بدرجة ضعيفة وصلت إلى ٢.٤٤ .

عموماً ، كان تطبيق هذا المبدأ بدرجة متوسطة بلغت ٣.٥٥ ، وكان هناك تباين في إجابات العينة حول هذا المبدأ .

وبحسب النتائج المتوفرة في الجدول رقم ٨ ، تبين بأن المبادئ الفرعية التي تضمنها مبدأ حقوق المساهمين والشركاء لم تفسر مجتمعةً أكثر من ١٠.٨٩% من التباين في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية ، كما وجد أن هناك علاقة ارتباط بلغت ٣٣%، حيث أن تطبيق هذا المبدأ بدرجة منخفضة كما بينا سابقاً ، سبب انتشار بعض تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن .

٣.١.الإفصاح والشفافية :

تم تخصيص المجموعة الثالثة من أسئلة الاستبيان لتقييم عملية الإفصاح والشفافية ، وذلك من خلال المبادئ الفرعية التالية :

١. على الإدارة تأسيس وتطبيق نظام رقابة داخلي، وعلى مجلس الإدارة التأكد من فعالية هذا النظام، الذي يوفر ضمانات معقولة بحيث يضمن قيام الشركة.
٢. على الشركات أن تأخذ بعين الاعتبار إنشاء وحدة تدقيق داخلي ، تضم مهارات وخبرات تتصل بعمل الوحدة ، وتتفق مع طبيعة عمل الشركة وحجمها ودرجة تعقيدها ، أو تعيين مدقق داخلي له خبرة تتصل بنشاط الشركة.
٣. على مجلس الإدارة أن يضع إطاراً لإدارة المخاطر ، بحيث تتولى إدارة الشركة تنفيذه ، وأن يراقب تطبيق الإدارة الاستراتيجية إدارة المخاطر ويقوم بمراجعتها سنوياً.
٤. على مجلس الإدارة أن ينشئ ويحافظ على نظام الامتثال ، ومن الضروري إرساء ثقافة وأسلوب يستند إلى النزاهة والامتثال، تدرجاً من مجلس الإدارة في أعلى هرم الشركة ، ومروراً بالإدارة العليا والكوادر الوسطى.
٥. على المساهمين تعيين المدقق الخارجي للشركة خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين لمدة سنة مالية واحدة، وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، حول اختياره وتعيينه أو إعادة تعيينه وشروط عمله.
٦. على مجلس الإدارة أن يضع سياسات وإجراءات واضحة لتحديد حالات تعارض المصالح ، والتدابير المتخذة لمنع أو تلافي تعارض المصالح الفعلي أو المحتمل ،أو ما يمكن تصوره، والذي قد يؤثر في النزاهة والعدالة والمساءلة في الشركة.

ويبين الجدول رقم ٦ ، أن مجلس الإدارة يضع سياسات وإجراءات واضحة لتحديد حالات تعارض المصالح ، والتدابير المتخذة لمنع أو تلافي تعارض المصالح الفعلي أو المحتمل ،أو ما يمكن تصوره، والذي قد يؤثر في النزاهة والعدالة والمساءلة في الشركة وكان ذلك بدرجة مرتفعة جداً وصلت إلى ٤.٧١، كما وجد أن شركات التأمين تأخذ بعين الاعتبار إنشاء وحدة تدقيق داخلي ، تضم مهارات وخبرات تتصل بعمل الوحدة ، وتتفق مع طبيعة عمل الشركة وحجمها ودرجة تعقيدها ، أو تعيين مدقق داخلي له خبرة تتصل بنشاط الشركة كان ذلك بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.٣٣ ، وقد تزامن ذلك مع تأسيس وتطبيق نظام رقابة داخلي، وعلى مجلس الإدارة التأكد من فعالية هذا النظام، الذي يوفر ضمانات معقولة بحيث يضمن قيام الشركة فقد كان ذلك بدرجة مرتفعة وصلت إلى ٤.٠١

الجدول رقم ٦ : الإفصاح والشفافية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مدى التطبيق
العبارة الأولى	٤.٠١	٠.٤٥٧	٣	مرتفع
العبارة الثانية	٤.٣٣	٠.٦٥١	٢	مرتفع
العبارة الثالثة	٢.٩٨	٠.٩٨٧	٥	ضعيف
العبارة الرابعة	٣.٢١	١.٠٩	٤	مقبول
العبارة الخامسة	٢.١١	١.٥٦٧	٦	ضعيف جداً
العبارة السادسة	٤.٧١	٠.٣٥٤	١	مرتفع جداً
مجمل المبدأ	٣.٥٥٨	٠.٨٥١		مرتفع

ونجد أن إنشاء مجلس الإدارة لنظام الامتثال ، يعزز ثقافة وأسلوب يستند إلى النزاهة والامتثال، تدرجاً من مجلس الإدارة في أعلى هرم الشركة ، ومروراً بالإدارة العليا والكوادر الوسطى فقد كان بدرجة مقبولاً بدرجة وصلت إلى ٣.٢١ .

وتعاني شركات التأمين من عدم وضع إطاراً لإدارة المخاطر ، بحيث تتولى إدارة الشركة تنفيذه ، وأن يراقب تطبيق الإدارة الاستراتيجية إدارة المخاطر ويقوم بمراجعتها سنوياً ، وكان ذلك بدرجة ضعيفة وصلت إلى ٢.٩٨ ، وأخيراً فإن تعيين المدقق الخارجي للشركة خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين لمدة سنة مالية واحدة، وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، حول اختياره وتعيينه أو إعادة تعيينه وشروط عمله كان يتم بدرجة ضعيفة جداً وصلت إلى ٢.١١ ، وكان هناك اتفاق بين أفراد العينة على عدم فعالية هذا المبدأ بشكل واضح وذلك من خلال قيمة الانحراف المعياري له.

عموماً ، نجد أن تطبيق هذا كان بدرجة مقبولة وصلت إلى ٣.٥٥٨ ، وبانحراف معياري وصل إلى ٠.٨٥١ ، وهذا يعني وجود تباين واضح في تطبيق هذا المبدأ من قبل شركات التأمين الأردنية وفقاً لآراء عينة الدراسة .

أما بحسب النتائج المتوفرة في الجدول رقم ٨ ، قد تبين بأن المبادئ الفرعية التي تضمنها مبدأ الإفصاح والشفافية لم تفسر مجتمعةً أكثر من ٥٠.٧٦%من التباين في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية ، كما وجد أن هناك علاقة ارتباط (r) بلغت ٢٤%، حيث أن تطبيق هذا المبدأ بدرجة منخفضة كما بينا سابقاً ، كان السبب في انتشار بعض تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن .

٤.مبدأ البيئة الرقابية:

تم تخصيص المجموعة الرابعة من أسئلة الاستبيان لتقييم البيئة الرقابية في شركات التأمين في الأردن، وذلك من خلال المبادئ الفرعية التالية:

١. يجب على مجلس الإدارة أن يضع الإرشادات التي تتعلق بطريقة نقل المعلومات، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، مع التركيز على جوهر ومضمون تلك المعلومات.
٢. يجب على الشركة أن تفصح طواعية ؛عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها ، وأن تفصح في الوقت الملائم عن كافة المعلومات التي قد تؤثر على قرارات المساهمين وأصحاب المصالح.
٣. يجب على مجلس الإدارة أن يحدد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح عن المعلومات وذلك ضماناً للشفافية، ويجب على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الوقت والسرية، وأية متغيرات أخرى ذات علاقة بهذه المعلومات للتأكد من وسيلة الإفصاح اللازمة.

الجدول رقم ٧ : البيئة الرقابية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مدى التطبيق
العبارة الأولى	3.54	0.578	١	مقبول
العبارة الثانية	1.67	1.345	٣	ضعيف جداً
العبارة الثالثة	2.77	0.877	٢	ضعيف
مجمل المبدأ	2.66	0.933		ضعيف

يبين الجدول رقم 7 إلى أن وضع الإرشادات التي تتعلق بطريقة نقل المعلومات، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، مع التركيز على جوهر ومضمون تلك المعلومات كان بدرجة مقبولة وصلت إلى ٣.٥٤ ، أما تحديد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح عن المعلومات وذلك ضماناً للشفافية، فكان يتم بدرجة ضعيفة وصلت إلى ٢.٧٧ ، وأخيراً ، وجوب الإفصاح طواعية عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها ، والإفصاح في الوقت الملائم عن كافة المعلومات التي قد تؤثر على قرارات المساهمين وأصحاب المصالح كان يتم بدرجة ضعيفة جداً وصلت إلى ١.٦٧.

عموماً ، كان مستوى تطبيق هذا المبدأ بدرجة ضعيفة (أقل من المتوسط) بدرجة بلغت ٢.٦٦، وكان ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مؤشراً على الاختلاف في آراء العينة حول هذه المبدأ بقيمة وصلت إلى ٠.٩٣٣ .

وبحسب النتائج المتوفرة في الجدول رقم ٨ ، تبين بأن المبادئ الفرعية التي تضمنها مبدأ البيئة الرقابية تفسر مجتمعةً نسبة كبيرة وصلت إلى ٢٩% من التباين في تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن ، وذلك لأن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين تطبيق هذا المبدأ ، وبين الحد من انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن .

ثانياً : اختبار فرضيات الدراسة

تم إخضاع فرضيات الدراسة الستة المرتبطة بها لاختبار (t) وبمستوى معنوية ٠.٠٥ ، وقد تم الحكم على رفض أو قبول تأثير تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على إجراءات المحاسبة الإبداعية بموجب قاعدة اتخاذ القرار التي ترفض الفرضية العدمية H0 ، وتقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة Siq ، أقل من مستوى الدلالة للاختبار وهي ٠.٠٥ . وبإخضاع البيانات الخاصة بالفرضيات العدمية بتلك الاختبارات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي رقم ٨ .

الجدول رقم ٨ : اختبار فرضيات الدراسة ومؤشراتها الإحصائية

الفرضيات العدمية	المؤشرات الإحصائية	قيمة اختبار t المحسوبة	Siq. (2 – tailed)	القرار الإحصائي
لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية .	r=-0.44 R=0.1936	8.59	0.00	رفض الفرضية العدمية
لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حقوق المساهمين والشركاء وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية.	r= -0.33 R=0.1089	٤.٤٤	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

لا يوجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية ، وبين تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية.	r= -0.24 R=0.0576	٥.٦٦	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية
لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وبين إجراءات المحاسبة الإبداعية في شركات التامين الأردنية.	r= -0.٥٤ R=0.٢٩١٦	١.٤٥	٠.٠٩٨	قبول الفرضية العدمية
لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية وفقاً لحجم الشركة، ومعدل الأرباح .				

الجدول رقم 9 : نتائج الإحصاء الوصفي للفرضية الخامسة

الخاصية	الوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي العام
حجم الشركة	١.١٢	0.4461	١.٥
نسبة الأرباح	٣.٤٥	0.0944	٣

تبين نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول رقم (9) وجود اتجاهات سلبية (رفض) في إجابات عينة الدراسة لتأثير خصائص الشركات على انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية، حيث كان هناك رفض لتأثير حجم الشركة (حسب معيار عدد العاملين) اعتماداً على نتائج مقارنة قيم الوسط الحسابي لكل خاصية مع الوسط الحسابي العام.

الجدول رقم 10 : تحليل التباين لخصائص الشركات مع المتغير التابع

الخاصية	اختبار F	مستوى الدلالة
حجم الشركة	١.٧٦	0.٠٩
نسبة الأرباح	٣.١٦	0.٠٠

-مستوى دلالة الاختبار ككل 0.05 .

ولاختبار الفرضية الخامسة تم استخدام تحليل التباين ANOVA أو ما يسمى باختبار F، ويبين الجدول السابق نتائج هذا الاختبار حيث وجد أن مستوى الدلالة لصفة حجم الشركة أكبر من مستوى الدلالة للاختبار ٠.٠٥ ، وعليه نقبل نص الفرضية العدمية الخامسة التي ترى بأنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية باختلاف حجم الشركة ، حيث يقاس حجم الشركة بعدد العاملين فيها حسب معيار العمل.

الجدول رقم 11 : نتائج اختبار Scheffe حسب معدل الأرباح

الفئة	N	Subset for alpha =
		.05
١-أقل من ٥%	١٢	٤.١٦٦٦
٥%- أقل من ١٠%	٤	٣.6667
١٠% - أقل من ١٥%	٣	٣.9255
١٥%- أقل من ٢٠%	٥	٣.9444
أكثر من ٢٠%	٥	٣.9474

على الجانب الآخر ، وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن باختلاف نسبة الأرباح، ولتحديد اتجاه هذه الفروق فقد تم إجراء اختبار Scheffe كما بينه الجدول رقم 11 ، والذي يبين أن الفروق الإحصائية انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية كانت تميل لصالح الشركات التي تحقق نسب ربحية منخفضة أقل من ٥%.

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج

١.تبين نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الفرعية في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر أفراد العينة والتي كانت من بمستوى مرتفع فأكثر كما يلي :

- أن يكون لكل شركة مجلس إدارة يتضمن العدد الأمثل من الكفاءات، لأداء أدواره ومسؤولياته ، ويكون قادراً على اتخاذ القرارات باستقلالية بما يحقق مصلحة الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار المزيج المتوازن بين الأعمار والجنس والخبرات المختلفة.

- يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة في أداء واجبهم ، أن يتسموا بالنزاهة والالتزام وأن تكون قراراتهم ذات مسؤولية أخلاقية .
- أن نجاح وكفاءة عمل مجلس الإدارة يعتمد على التواصل بين الأعضاء، وبالتالي فمن الضروري الاهتمام بدور أمين سر المجلس.
- الموافقة على الاستراتيجية والهيكل التنظيمي للشركة ، وإقرار القوائم المالية السنوية، وتقرير المدقق الخارجي، واختيار وتعيين الرئيس التنفيذي ، وتفويض الإدارة ، والمساءلة أمام المساهمين .
- من الواجب الاعتراف بحقوق المساهمين ، وتوفير الوسائل اللازمة لهم للمشاركة الفعالة ، دون أن ينطوي ذلك على القيام بالمهام اليومية للشركة.
- على الإدارة تأسيس وتطبيق نظام رقابة داخلي، وعلى مجلس الإدارة التأكد من فعالية هذا النظام، الذي يوفر ضمانات معقولة بحيث يضمن قيام الشركة.
- على الشركات أن تأخذ بعين الاعتبار إنشاء وحدة تدقيق داخلي ، تضم مهارات وخبرات تتصل بعمل الوحدة ، وتتفق مع طبيعة عمل الشركة وحجمها ودرجة تعقيدها ، أو تعيين مدقق داخلي له خبرة تتصل بنشاط الشركة.
- على مجلس الإدارة أن يضع سياسات وإجراءات واضحة لتحديد حالات تعارض المصالح ، والتدابير المتخذة لمنع أو تلافي تعارض المصالح الفعلي أو المحتمل ،أو ما يمكن تصوره، والذي قد يؤثر في النزاهة والعدالة والمساءلة في الشركة.

٢.تبين نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الفرعية في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر أفراد العينة والتي كانت من المستوى المتوسط (المقبول) كما يلي :

- يجتمع مجلس الإدارة بشكل كافٍ ودوري لأداء مهامه ومسؤولياته ، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، لمناقشة مجموعة من المواضيع المهمة المتعلقة بأداء الشركة وأداء إدارتها.
- على الشركة أن تتأكد من فعالية سير اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وتقوم بأقصى جهدها بالاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، في زيادة أعداد المساهمين الذين يحضرون الاجتماعات، ويجب تحديد مقر وموعد اجتماعات المساهمين بما يمكن أكبر عدد منهم من المشاركة.
- يجب على الإدارة أن تدير أعمال الشركة مع مراعاة أصحاب المصالح ، وضمان التفاعل الناجح بينهم وبين الشركة من خلال منهج شفاف وواضح.

- على مجلس الإدارة أن ينشئ ويحافظ على نظام للامتثال ، ومن الضروري إرساء ثقافة وأسلوب يستند إلى النزاهة والامتثال، تدرجاً من مجلس الإدارة في أعلى هرم الشركة ، ومروراً بالإدارة العليا والكوادر الوسطى.
- يجب على مجلس الإدارة أن يضع الإرشادات التي تتعلق بطريقة نقل المعلومات، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، مع التركيز على جوهر ومضمون تلك المعلومات.

٣.تبين نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الفرعية في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر أفراد العينة والتي كانت من المستوى الضعيف فأقل كما يلي :

- على مجلس الإدارة عمل مكافآت أعضاء المجلس بشكل يتناسب مع التكلفة ، وأدوار ومسؤوليات وأداء الأعضاء .
- نبغي أن يكون لدى الشركة مدونة قواعد سلوك تتضمن آليات فعالة للإخطار وإنفاذ القواعد.
- على مجلس الإدارة أن يضع إطاراً لإدارة المخاطر ، بحيث تتولى إدارة الشركة تنفيذه ، وأن يراقب تطبيق الإدارة الاستراتيجية إدارة المخاطر ويقوم بمراجعتها سنوياً.
- على المساهمين تعيين المدقق الخارجي للشركة خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين لمدة سنة مالية واحدة، وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، حول اختياره وتعيينه أو إعادة تعيينه وشروط عمله.
- يجب على الشركة أن تفصح طواعية ؛عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها ، وأن تفصح في الوقت الملائم عن كافة المعلومات التي قد تؤثر على قرارات المساهمين وأصحاب المصالح.
- يجب على مجلس الإدارة أن يحدد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح عن المعلومات وذلك ضماناً للشفافية، ويجب على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الوقت والسرية، وأية متغيرات أخرى ذات علاقة بهذه المعلومات للتأكد من وسيلة الإفصاح اللازمة.

٤.لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمبادئ الرئيسية التالية ، مع انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في الأردن ، فهذه المعايير إما أنها غير مطبقة، أو أنها

مطبقة جزئياً في شركات التأمين الأردنية وذلك وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة ، وهي : البيئة الرقابية في شركات التامين الأردنية.

٥.وجد أن هناك أثر علاقة ذات دلالة إحصائية للمبادئ الرئيسية التالية وبين انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في الأردن ، كونها مطبقة بشكل ما داخل شركات التأمين الأردنية وفقاً لأفراد عينة الدراسة وهي : واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة ، وحقوق المساهمين والشركاء ، ومبدأ الإفصاح والشفافية .

٦.لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في انتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين في الأردن باختلاف حجم الشركة ، ولكن وجد هناك فروق باختلاف نسبة الأرباح التي تحققها شركات التأمين في الأردن، وكانت تميل هذه الفروق لصالح الشركات التي تحقق معدلات ربحية منخفضة أقل من٥% .

٧.وجد أن أكثر العوامل التي تعيق انتشار حوكمة الشركات في شركات التأمين الأردنية ، مرتبة حسب أهميتها :

- البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بنسبة ٣٠% .
- أخلاقيات قطاع الأعمال بنسبة ٢٨% .
- مالكي الأسهم الحاكمة بنسبة ١٢% .
- المستثمرون المؤسسون بنسبة ١٠% .
- المساهمون الأفراد بنسبة ٨% .
- الدائنون بنسبة ٦% .
- العاملون وأصحاب المصالح بنسبة ٣% .
- الحكومة المختصة بإنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة بنسبة ٣% .

٨.وجدت الدراسة أن أكثر إجراءات المحاسبة الإبداعية انتشاراً في شركات التأمين الأردنية، وفقاً لآراء عينة الدراسة كما يلي :

- تحسين وضع أسعار الأسهم في السوق و إظهار الاستقرار في الدخل لتشجيع المستثمرين على شراءها بنسبة ٣٦% .
- تخفيض الدخل الخاضع للضريبة بنسبة ٢١% .
- تحسين معدلات الربحية والمبيعات في حالات معينة بنسبة ١٤% .
- الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية بنسبة ١١% .
- بيع موجودات الشركة والحيازة والتملك بنسبة ٩% .
- تحسين معدلات الربحية بنسبة ٥% .

- إظهار عيوب الإدارات السابقة في الشركة بنسبة ٤% .
- الحفاظ على علاقة طويلة مع الموردين بنسبة ٣% .

٩.تركزت عينة الدراسة في الذكور بنسبة (٩٦.٩%) ، كما تركزت العينة في مستوى البكالوريوس بنسبة (٨٠%) ، ونسبة الدراسات العليا كانت (١٥.٥%) . ووفقاً للتوزيع العمري حازت الفئة العمرية من ٤٠ - أقل من ٥٠ سنة على أعلى نسبة وصلت إلى (٤٦.٩%) ، فيما حازت الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة على أقل نسبة بلغت (٠.٠٨%) . وحازت فئة مزاولي مهنة التدقيق على أعلى نسبة من العينة بلغت (٨٨.٨%) ، مقارنة بنحو (١١.٢%) لمزاولي مهنة المحاسبة .

ثانياً : التوصيات

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات نوردها على النحو التالي ، وذلك وفقاً لكل مبدأ من المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات:

١.في مجال واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة :

- ضرورة أن يجتمع مجلس الإدارة بشكل كافٍ ودوري لأداء مهامه ومسؤولياته ،مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، لمناقشة مجموعة من المواضيع المهمة المتعلقة بأداء الشركة وأداء إدارتها .

٢.في مجال حقوق المساهمين والشركاء:

- ضرورة وضع مدونة قواعد سلوك لشركات التأمين الأردنية، تتضمن آليات فعالة للإخطار وإنفاذ القواعد.

٣.في مجال الإفصاح والشفافية :

- أن يضع مجلس الإدارة إطاراً لإدارة المخاطر ، بحيث تتولى إدارة الشركة تنفيذه ، وأن يراقب تطبيق الإدارة الاستراتيجية إدارة المخاطر ويقوم بمراجعتها سنوياً.
- أن يقوم المساهمين بتعيين المدقق الخارجي للشركة خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين لمدة سنة مالية واحدة، وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، حول اختياره وتعيينه أو إعادة تعيينه وشروط عمله.

٤.في مجال البيئة الرقابية:

- أن تقوم الشركة بالإفصاح طواعية ؛عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها ، وأن تفصح في الوقت الملائم عن كافة المعلومات التي قد تؤثر على قرارات المساهمين وأصحاب المصالح.
- ضرورة أن يحدد مجلس الإدارة أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح عن المعلومات وذلك ضماناً للشفافية، ويجب على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الوقت والسرية، وأية متغيرات أخرى ذات علاقة بهذه المعلومات للتأكد من وسيلة الإفصاح اللازمة.
- على المساهمين تعيين المدقق الخارجي للشركة خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين لمدة سنة مالية واحدة، وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، حول اختياره وتعيينه أو إعادة تعيينه وشروط عمله.

مراجع الدراسة:

١.المراجع العربية :

- أبو زر، عفاف إسحق (٢٠٠٦) "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني" ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.الأردن.
- البشير، محمد (٢٠٠٣) "التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات" ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٤-٢٥ أيلول.
- حمادة ، رشا (٢٠١٠) ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦ ، العدد الثاني .
- الشحادة ، عبد الرزاق (نوفمبر، ٢٠٠٧) ، "التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم: متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثاني عشر، ص ص ٩-٣٦ .
- الشرع ، مجيد ، ومحمد النجار (٢٠٠٣) "تأثير التحكم المؤسسي على استقلالية مدقق الحسابات في ظل التشريعات الأردنية: دراسة تطبيقية" ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٤-٢٥ أيلول .
- القري ، ميسون محمد (٢٠١٠) ، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية . جدة.
- القطاونة ، أيمن سليمان ، مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد 38 ، العدد 1، 2011 ، عمادة البحث العلمي /الجامعة الأردنية.
- مجلة الثقافة ، (٢٠٠٣) ، حوكمة الشركات الدولية ومجلس إدارة الشركة.
- مركز ، المشروعات الدولية الخاصة ، The Center for International Private Enterprise بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (٢٠٠٣) ، برنامج تحسين حوكمة الشركات www.cipe.org .
- مركز، إيداع الأوراق المالية (٢٠١٤)، عمان ، دليل الحاكمية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، وقواعد الحاكمية لشركات التأمين ، عمان . الأردن .

- مطر ، محمد ونور ، عبد الناصر (٢٠٠٧) ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، عمان . الأردن .
- وزارة ، الصناعة والتجارة ، دائرة مراقبة الشركات ، ٢٠١٤ ، عمان . الأردن ، .http://www.ccd.gov.jo/files/hawkameh.pdf

٢.المراجع الأجنبية :

- **Adams, R. and H. Mehran (2003), "Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies?", *Economic Policy Review*, Issue (9), pp. 123-142**
- **Amat, O. and Blake , J. (1995), " The Ethics of Creative Accounting", Accounting and Business Research .**
- **Beneish, M (2001) ,Earning Management : A perspective , Managerial Finance, Vol. 27 Iss: 12, pp.3 – 17 .**
- **Bishop, Williams (May 2002), "Three Routes to Improve Corporate Governance" ,The Institute of Internal Auditors, http: www-theia. org, PP. 1-7.**
- **Breton, G. and Taffler , R. J. (2004), " Creative Accounting and Investment Analyst Response", Accounting and Business Research , 2004.**
- **Burgstahler, D., Eames, M. (1998), "Management of earnings and analysts' forecasts to achieve zero and small positive earnings surprises", University of Washington Working Paper .**
- **DeAngelo, L (1988) , Managerial Compensation , Information Costs , and Corporate Governance , The Use of Accounting Performance Measures in Proxy Contests , Journal of Accounting & Economics , 10 , P.P 3-26 .**
- **Effiok . S , Eton.S (2012), Creative Accounting and Managerial Decision on Selected Financial Institutions in Nigeria, International Journal of Business Research and Management (IJBRM), (3) : Issue (1) .**
- **Griffiths , I (1995) , New Creative Accounting , Palgrave Macmillan.**
- **Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , " A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ", Accounting Horizons .**

- Institute, of Internal Auditors (2002), Code of Ethics, Florida, www.theiia.org
- Khasawneh, Fayez and Nader Mrayyan (July 2006), Governance in Higher Education Sector: The Case of Jordan, Higher Education Development Forum, Amman.
- Naser, K. and M. Pendlebury (1992),'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24.
- Schipper, K.: 1989 'Commentary on creative accounting', Accounting Horizons, December, pp. 91-102.
- Shah.S & Butt.S (2011), Creative Accounting: A Tool to Help Companies in a Crisis or a Practice to Land Them into Crises , International Conference on Business and Economics Research IPEDR Vol.16 , IACSIT Press, Singapore .
- Solomon, J.F, Lin, S.W, Norton, S.D. and Soloman,A (2003). "Corporate Governance in Taiwan : Empirical Evidence From Taiwanese Company Directors". Corporate Governance in Taiwan, Vol : 11, No. 3, PP.235-248.
- Website of the International Accounting Standards Board. www.iasb.org.
- OECD (2004), OECD Principles and Annotations of Corporate Governance, Arabic Translation www.oecd.org/dataoecd.
- OECD, (1999), "OECD Principle of Corporate Governance" Organization Economic Co-operation and Development (OECD)". www.oecd.org.
- Wahlen, J. M.,(1999), "A review of the Earning Management Literature and its Implications Standard setting",Accounting Horizons,(December):365-383.